إشكالية التنمية المحلية في الجزائر: بين أبوية الدولة و زبائنية المجتمع .

د . قدوسي محمد

تعتبر مشكلة التنمية, من أهم القضايا التي تواجه مجتمعات العالم الثالث . و خاصة المجتمعات التي تعيش مشكلة صعوبة ايجاد توازن بين حجم السكان والموارد المتاحة لسد احتياجات ابنائها. او باعتبارها , كذلك مجتمعات ريعية ترتكز على مصدر واحد في تلبية احتياجاتها .1

التنمية بشكل عام هي تغيير نوعي في المجتمع لتحقيق رفاه المجتمع و الفرد من جيل الى جيل .

من أجل توسيع خياراته في الصحة و التعليم و الدخل و توسيع حرياته و فرص مشاركته الفعالة في المجتمع .2

و هذه الاخيرة لا تستطيع ان تتحقق , في نظر المتتبعين و المختصين , إلا وفق إرادة حقيقية للدولة و المجتمع بالنهوض و محاولة خلق نقلة نوعية في شتى الميادين .

فالتنمية المحلية في الأخير ما هي إلا محصلة للتفاعلات الرسمية و الغير رسمية . بين عدد من الفاعلين من دولة والمنظمات الغير حكومية و القطاع الخاص على المستوى المحلي(البلدية) .3

إذ نجد أن السمة المشتركة بين البلدان التي حققت مثل هذا التغيير، هي وجود دولة قوية مبادرة من جهة ، و مجتمع مدني مهيكل من جهة ثانية .

و لذا عرفت التنمية المحلية ، بأنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين و جهود السلطات العمومية . من اجل رفع مستويات المجتمعات المحلية ، اقتصاديا ، اجتماعيا و ثقافيا .....

فإذا كانت جهود الدولة تمثل عاملا مهما لتحقيق التنمية المحلية ، فان الجهود المحلية الذاتية من خلال المنتجين المحليين و المشاركة للمواطنين لا تقل أهمية عن ذلك .

في الجزائر بروز في الآونة الأخيرة سياسة تنموية ، و لو خصوصا على مستوى الخطاب الرسمي . و ما تركيز سياسة المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي (CNES) ،على هذه المسالة إلا دليل على ذلك .4 إذ جاء في مقدمة التقرير الثامن الذي قدمه إثناء فتحه لحوار و طني مع الشركاء الاجتماعيين بداية من سنة 2011 : " ....**يتميز السياق الجديد في الجزائر بتحسن الوضع الأمني و عودة النمو الاقتصادي و الأفاق المشجعة لتعزيزه سيما في إطار المخطط الخماسي (2010-2014) . الذي يعتمد على تحديث المنشات القاعدية و تحسين مستوى التشغيل و السكن و الظروف الاجتماعية للسكان ، حيث خصص هذا البرنامج مبلغ مالي فدره 286 مليار دولار ...."**

إلا أننا نجد في نفس التقرير التركيز على النقائص الرهانات التي يجب رفعها بقوله : " **غير أن هذا السياق المشجع تعتريه العديد من العراقيل المتعلقة أساسا بالتبعية الشديدة للمحروقات ، و بالعديد من النقائص جراء استفحال الاقتصاد الموازي و الارتفاع المستمر للطلب الاجتماعي و اختلال التوازن بين الريف و المدينة ....." .5**

لكن رغم مرور أكثر من سنة و نصف على رفع التقرير النهائي للمجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، بعد إنهاء سلسلة حواراته الوطنية، إلى اعلي سلطة في البلاد (رئاسة الجمهورية) . إلا أن الواقع السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي المحلي ، يوحي للملاحظ من أول وهلة افتقار البلديات لنظرة إستراتيجية تنموية واضحة ، إذ مازال :

- حصر عملية التنمية على شقها الاقتصادي المحض .بدون الإشارة إلى أبعادها المختلفة الاجتماعية و السياسية.1
- الاعتماد في الدخل البلدي على عنصر واحد ووحيد . هو ميزانية الدولة ، المستمدة بدورها من عائدات الريع .2
- ثقل الجانب الإداري الذي لا يتسم بالمرونة و عدم تجاوبه مع التحديات المفروضة .
- استقالة الفاعل السياسي المحلي عن الفضاء العام ،والمكون من المجلس البلدي و رئيسه .
- لا مبالاة العنصر الاجتماعي، الممثل سواء في القبيلة أو الجمعية...بالشأن العام .

مما يصعب من فهم إشكالية التنمية المحلية الحقيقية، فهذه الأخيرة تتطلب خلق خاصة الشروط السياسية و الاجتماعية، التي تجعل تحقيقها ممكنا.كما أكدت ذلك العديد من الوثائق الرسمية التي صدرت مثلا عن وكالات التنمية التابعة للأمم المتحدة.6

والتي غالبا ما تركز على الخصائص الهامة لعملية التنمية بصفة عامة و التنمية المحلية بصفة خاصة . و منها :

- التنمية هي عملية و ليست حالة ، و بالتالي فإنها مستمرة و متصاعدة تعبيرا عن احتياجات المجتمع و تزايدها .
- التنمية هي عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات و القطاعات و الجماعات في المجتمع .

التقرير الذي ضرر في 31 جويلية 2008 .

- التنمية هي عملية واعية ، إذا هي ليست عملية عشوائية بل محددة الغايات و الأهداف .
- بناء قاعدة و إيجاد طاقة إنتاجية ذاتية ، أي مرتكزات البناء تكون محلية .
- الإطار الاجتماعي و السياسي ، يتضمن إلية التغيير و ضمانات استمراره . و يتمثل ذلك في نظام الحوافز القائم على أساس الربط بين الجهد و المكافأة .

هذه النظرة القاصرة لمفهوم التنمية المحلية ، أكدتها لنا العينة المبحوثة من ممثلين سياسيين (المجلس البلدي) ،و الفعليين الاجتماعيين (قبائل ، جمعيات ....) الذي قمنا باستجوابهم . انطلاقا من عمل ميداني ، في إطار بحث ميداني (PNR) . تحت عنوان: **" التمثيل السياسي المحلي و علاقته بالتنمية .إعادة في تشكيل الروابط الاجتماعية ."** قمنا به في عدة بلديات من ولاية سيدي بلعباس .7

و الذي كان من أهدافه محاولة إبراز ، علاقة التنمية المحلية بالتمثيل السياسي و الروابط الاجتماعية الموجودة . انطلاقا من سؤال سوسيولوجي مركزي : هل فيه إمكانية لاستغلال الروابط الاجتماعية الموجودة على مستوى البلدية و لو في شكلها التقليدي (قبيلة ، جماعة دينية .....) . من طرف الممثلين السياسيين (مجلس بلدي) لمحاولة خلق نوع من التنمية المحلية و لو في صورتها البسيطة (خلق القيمة المضافة المحلية) .

فمن خلال البحث الذي قمنا به على مستوى البلديات المذكورة ، نجد اقتصار هذه الأخيرة في تسييرها اليومي فقط على ميزانية الدولة السنوية . و في مشاريعها غالبا على المشاريع

الوطنية (المسجلة على المستوى الوطني) . و التي كانت معتادة خلال سنوات عديدة ، في إطار المخطط البلدي التنموي (PCD) مثل مشاريع :

- انجاز و توسيع أو تجديد قنوات صرف المياه .
- انجاز شبكة المياه الصالحة للشرب .(AOP) .
- مشاريع السكن المختلفة (ريفي-ترقوي-اجتماعي) .

و لا خروج عن هذه المشاريع . كما يصرح العديد من المستجوبين ، من بينهم رئيس بلدية تفسور8 ، عن سؤال حول أهم مشاريع البلدية ، يقول :" استفادة البلدية من الماء ، من تعبيد الطريق الرابط بين تفسور مع وعلة ، و جبنا للشعب انتاع تفسور البناء الريفي ، الترميم ...."

وعن المقارنة بين العهدة الأولى و الثانية لرئيس البلدية ، فيما يخص مسالة المشاريع البلدية قال" نفس المشاريع ، لا تخرج عن الإطار العام" .

هذا ما يؤكده كذلك رئيس بلدية مولاي سليسن : " جبت للبلدية و للشعب انتاع مولاي سليسن مشروع كبير للتزود بالماء الشروب un grand forage ، زيادة على الطريق و le pavée و l'assainissement و مشروع نتاع محطة القطار جهوية ...." .

رغم ان منطقة مولاي سليسن و خاصة بلدية تفسور ، هي مناطق ذات طبيعة فلاحيه و رعوية ، تمتد على أراضي جبلية .

اغلب اليد النشطة في المنطقة هي رعوية ، يقتصر فيها الناس على نوع معين من الرعي (غنم- بقر – معز) . بعدد محدود و بطريقة كلاسيكية . فلا وجود مثلا لتربية النحل و لا لتربية الدواجن ....، رغم أن المنطقة تساعد على ذلك . كما يؤكد لنا النائب الأول لرئيس البلدية : " حنا هنا بلاصة نتاع غابة ، يجي فيها كل شيء و surtout النحل و الدجاج و الداندو ، بصح الناس مايديروش..."

أو اقتصار المجتمع المحلي على الفلاحة البسيطة ، مثل القمح و الشعير غالبا . فترتيب العمالة 9 في البلديتين يكون على الشكل التالي مبين في الجدول : جدول منجز من طرفنا اثناء البحث الميداني:

ترتيب النشاط	نوع النشاط
1- الرعي	أغنام + أبقار + ماعز
2- الفلاحة	قمح + شعير
3- موظفي الدولة	البلدية + تعليم
4- المتقاعدون	الجيش+حرس بلدي+مجاهدين
5- التجار	التجارة البسيطة

و لمعرفة دور البلدية في اقتراح مشاريع على أفراد المجتمع و توجيههم للاستثمار ، باعتبارها القاطرة الأساسية في عملية التنمية . نجد أن هذه الأخيرة (المجلس البلدي) ، لا يقوم بهذا الدور إلا نادرا . لأنه لا يعلم أن هذا الدور من اختصاصه و من أولوياته ، كما يؤكد ذلك لنا نائب رئيس بلدية عين البرد بقوله : **" مشي من خدمتنا نقول للناس وشاديروا ، راهم كبار و يعرفوا صلاحهم ".**

و من هنا نجد أن السياسة التنموية في الجزائر على المستوى المحلي ، و الهادفة أساسا إلى تجاوز ظاهرة الريع بمحاولة خلق القيمة المضافة على المستوى المحلي ، تعاني من عدة مشاكل هيكلية ووظيفية .

- فبالإضافة إلى المشكل الأمني (le problème sécuritaire) الذي عانت منه البلاد في التسعينات من القرن الماضي ، و الذي قضى على العديد من الحرف و النشاطات المحلية التي كانت متمركزة خارج المدن و التجمعات السكنية الكبرى . خاصة في الجبال و الغابات ، نتيجة النزوح الريفي .

- و المشكل العقاري المطروح بشكل كبير ، خاصة في المناطق النائية من الولاية . فمثلا في بلدية تفسور ، نجد أكثر من 70 بالمائة من الأراضي الزراعية و الرعوية هي أراضي **" شيع "** ليست ملك . و بالتالي أصحابها لا يستطيعون التصرف فيها ، إذ نجدهم لا يملكون الوثائق التي يستطيعون بها مثلا طلب قروض من البنك لاقتناء أجهزة و آلات فلاحيه و رعوية للعمل و توسيع عملهم . كما صرح به سكان المنطقة , نجد أن السياسات المحلية مازالت تعاني في الجزائر منذ زمن طويل من أبوية الدولة على المجتمع .

فالبلدية كوحدة أساسية ، و هذا عكس الخطب الرسمية لا تملك الاستقلالية الكافية لتسيير نفسها ، باقتراح و خلق المشاريع المحلية المختلفة .كما جاء على لسان كل المبحوثين مثل رئيس بلدية مولاي سليسن : " شعال من خطرة نجمع مع المجلس و نقترح des projets بصح فالتلي يجي اللي بغاوه من الفوق ...." .

هاته الأبوية التي تفرض على القاعدة الارتباط الكلي بالقمة أو المركز .10

هذا إضافة إلى زبائنية المجتمع المحلي . هذا المجتمع الذي نجد اغلبه على مستوى البلديات المذكورة منخرط في الشبكة الاجتماعية . أو مستفيد بشكل أو بأخر من المال العام ، بدون القيام بأي نشاط يذكر . و الأدهى و الأمر هم تصور هذه العائدات كحق يجب الحصول عليه ، كما يقول احد المستجوبين ، شاب من بلدية عين البرد : **" 3000 ألف حقي عطاها لي بوتفليقة ..."** و يؤكد أخر من بلدية مولاي سليسن بقوله :**"...نترى من الحلوف ولا تتركه سالم ."**

و بالتالي مما سبق نجد أن البلدية و المجتمع كليهما لا يمتلكان قوة ذاتية من اجل انطلاقة تنموية حقيقية . فمن جهة نجد مركزية القرارات و من جهة ثانية انتشار الثقافة الاتكالية في الأوساط الاجتماعية 11، نتيجة السياسة التوزيعية . مما جعل هذا الأخير يعاني من ضعف ذاتي ، يحد بينه وبين ثقافة العمل و المثابرة و النشاط 12...

هذا المجتمع سواء كان أكثره منتمي إلى القبيلة كما يوجد في بلدية تفسور أو مولاي سليسن ، أو منخرط في الجمعيات المختلفة كما يوجد في بلدية سيدي علي بن يوب مثلا .

فاذا كان المنطق القبلي ، منطق مغلق لا يسمح لصاحبه بالتحرر و الخروج عنه بالابتكار و العمل و توسيع النشاط... ، نجد كذلك الجمعية ما هي إلا قناة زبائنية ، ينخرط فيها الفرد من اجل التموقع و الاستفادة من الريع .

<u>المراجع</u>

1–.سلوى شعراوي، إدارة شؤون الدولة و المجتمع ، مركز دراسات و استشارة الإدارة العامة، القاهرة 2001.

2 – حسين كريم، مفهوم الحكم الصالح ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2004

3-هشام شرابي ، المجتمع الابوي ،دار الغرب ، الجزائر 2001

4- addi lahouari : l'impasse du populisme .éd OPU, Algérie 1993

التقارير

1- تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي .الجزائر سنة 2011 .
2- تقرير التنمية البشرية العربية التابع للأمم المتحدة .لسنة 2012-2013 .

الهوامش:

1- هذا المصدر طبيعي، غي متجدد و غير متحكم فيه، و هو هبة من الطبيعة.
2 –.سلوى شعراوي، إدارة شؤون الدولة و المجتمع ، مركز دراسات و استشارة الإدارة العامة، القاهرة 2001.ص04
3 – حسين كريم، مفهوم الحكم الصالح ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2004 ص 96.
4-(cnes) يعتبر جهازا و استشاريا للتفكير والحوار في القضايا الاقتصادية ،تم إحداثه سنة 1993 من مهامه محاولة إشراك الفاعل الاجتماعي والاقتصادي في صيرورة إنتاج القرارات .
5 - رغم أن مفهوم التنمية أصبح مرادف التنمية المستدامة
6- جملة لوالي معسكر أثناء اللقاء الجهوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي .وهران في 19-11-2011 . je suis la » jour distribuer le budget de l'etatالتقرير الذي ضرر في 31 جويلية 2008 .
7-بلدية تفسور ومولاي سليسن جنوب الولاية ، وبلدية سيدي علي بن يوب وعين البرد شمالها.

8-نائب رئيس تافسور 45 سنة ، من جنوب الفجر .

9-الترتيب من أكثر انتشار إلى الأقل حسب النشاطات الموجودة

10-الأبوية هي موضوع من مواضيع علم الاجتماع السياسي .

11-من مهامها تصور المجتمع على انه قاصر غير كفئ لا يعرف مصالحه. هشام شرابي ، المجتمع الأبوي دار الغرب الجزائر .12-الثقافة هي مجموع من المعاني والرموز التي تتبلور على هيئة منظومة ، قيم توجد سلوكات البشر في مختلف مجالات الحياة سواء بالسلب أو الإيجاب .